

UKJAES

University of Kirkuk Journal
For Administrative
and Economic Science

ISSN:2222-2995 E-ISSN:3079-3521

University of Kirkuk Journal For
Administrative and Economic Science



Yaseen Sami Taha & Hameed Anmar Muhsein. The Effect of ownership structure in non-financial Reporting in Economic Units : An applied study on a sample of Iraqi banks listed on the Iraq Stock Exchange. *University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science* (2025) 15 (3) Part (1):87-102.

The Effect of ownership structure in non-financial Reporting in Economic Units: An applied study on a sample of Iraqi banks listed on the Iraq Stock Exchange

Sami Taha Yaseen ¹, Anmar Muhsein Hameed ²

¹ Kirkuk General Directorate of Education / Al-Mustafa preparatory School for Boys, Kirkuk, Iraq

² Ministry of Higher Education and Scientific Research / Research and Development Department, Baghdad, Iraq

Sami.Taha1106a@coadec.uobaghdad.edu.iq ¹
anmar.muhsein@mohesr.edu.iq ²

Abstract: This research Aims to investigate the effect of ownership structure types that represented by (ownership concentration , managerial ownership , institutional ownership) on non-financial reporting in Iraqi economic units , The research problem was represented by the variation in the levels of adoption of non-financial reporting among Iraqi banks, in addition to the lack of clarity regarding the impact of the ownership structure on non-financial reporting, which may negatively affect the value of Iraqi banks. To achieve the objective of the research, the two researchers relied on the deductive approach with regard to the theoretical aspect of the research, by relying on Arabic and foreign books, thesis, dissertations, articles, and another sites related to the research subject. In the practical aspect, the two researchers relied on inductive approach by analyzing financial reports of eleven commercial banks listed in Iraqi stock exchange in 2023.

The two researchers reached several conclusions, the most significant ones are , these banks differ in their adoption levels of non-financial reporting, The results also showed that ownership concentration have negative and significant impact in non-financial reporting, The results also showed that the managerial ownership have positive and significant effect in non-financial reporting, the institutional ownership have negative and significant effect in non-financial reporting.

Based on the conclusions reached by the two researchers, thy recommend a set of recommendations, the most important of which are, The Accounting and Auditing Standards Board of the federal Financial Supervision Bureau in Iraq should develop a standard for non-financial reporting that requires Iraqi economic units to adopt non-financial reporting because it leads to increase the economic unit value. Decrease ownership concentration in order to increase non-financial reporting. Increase managerial ownership to increase non-financial reporting. Decrease institutional ownership to increase non-financial reporting because they lead to increase the economic unit value.

Keywords: Corporate Governance, Non-Financial Reporting, Ownership Structure.

تأثير هيكل الملكية في الإبلاغ غير المالي في الوحدات الاقتصادية: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

م.د. سامي طه ياسين^١، م. أنمار محسن حميد^٢

^١ المديرية العامة لتربية كركوك/إعدادية المصطفى للبنين، كركوك، العراق
^٢ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة البحث والتطوير، بغداد، العراق

المستخلص: يهدف البحث الى معرفة تأثير أنواع هيكل الملكية المتمثلة ب (تركيز الملكية ، الملكية الادارية ، الملكية المؤسسية) في الإبلاغ غير المالي في المصارف التجارية العراقية ، وقد تمثلت مشكلة البحث بتباين المصارف العراقية في مستويات تبني الإبلاغ غير المالي ، فضلاً عن عدم وضوح تأثير هيكل الملكية في الإبلاغ غير المالي ، مما قد يعكس بصورة سلبية على قيمة المصارف العراقية ، ولتحقيق هدف البحث فقد اعتمد الباحثان على المنهج الاستنباطي فيما يتعلق بالجانب النظري للبحث ، وذلك من خلال الاعتماد على الكتب والرسائل والأطاريح الجامعية والبحوث العربية والأجنبية والمواقع الأخرى ذات الصلة بموضوع البحث ، اما في الجانب العملي فقد اعتمد الباحثان على المنهج الاستقرائي ، وذلك بتحليل محتوى القوائم والتقارير المالية السنوية لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها احدى عشر مصرف لعام ٢٠٢٣ ، وقد توصل الباحثان الى عدة استنتاجات أهمها تختلف المصارف عينة البحث في مستويات تبنيها للإبلاغ غير المالي، كما بينت النتائج وجود تأثير عكسي معنوي لتركيز الملكية في الإبلاغ غير المالي، وأشارت النتائج الى وجود تأثير طردي معنوي للملكية الادارية في الإبلاغ غير المالي، كما أشارت النتائج الى وجود تأثير عكسي معنوي للملكية المؤسسية في الإبلاغ غير المالي.

بناءً على ما توصل اليه الباحثان من استنتاجات فإنهما يوصيان بمجموعة من التوصيات أهمها ضرورة قيام مجلس المعايير المحاسبية والرقابية التابع الى ديوان الرقابة المالية الاتحادي في العراق بإصدار معيار للإبلاغ غير المالي يلزم الشركات العراقية بتبني هذا النوع من الإبلاغ لأنه يعكس بشكل إيجابي على قيمة الوحدة الاقتصادية (الشركة) ، تخفيض تركيز الملكية وذلك لزيادة الإبلاغ غير المالي. زيادة الملكية الادارية وذلك لزيادة الإبلاغ غير المالي. تخفيض الملكية المؤسسية وذلك لزيادة الإبلاغ غير المالي مما يعكس بشكل إيجابي على قيمة الشركة.

الكلمات المفتاحية: الإبلاغ غير المالي، هيكل الملكية، حوكمة الشركات.

Corresponding Author: E-mail: Sami.Taha1106a@coadec.uobaghdad.edu.iq

المقدمة

نتيجة لكثرة الانهيارات والازمات المالية التي شهدتها كبريات الوحدات الاقتصادية (الشركات) في العالم، ولاسيما الازمة المالية العالمية التي حدثت في سنة ٢٠٠٨، والتي قادت العالم إلى حالة ركود اقتصادي، وأثرت ليس فقط على عمليات الاستثمار والتمويل، بل على نمط حياة الانسان العادي. ومن الجدير بالذكر ان هذه الانهيارات والازمات المالية قد حدثت نتيجة خلل إداري ناجم عن قصور في التخطيط والتنظيم والإشراف والرقابة على كافة أعمال الوحدات الاقتصادية. وازاء ما تقدم أصبح اختبار أنواع هيكل الملكية المتمثلة ب(تركيز الملكية ، الملكية الادارية ، الملكية المؤسسية ، ملكية الدولة ، الملكية العائلية) من أحد آليات حوكمة الشركات التي تقوم بالتوجيه والرقابة ، وذلك لضمان حقوق جميع اصحاب المصلحة ، والذي يمكن أن يؤثر على تكاليف الوكالة للوحدة الاقتصادية(الشركة) ، فضلاً عن تأثيره على تحسين أداء الوحدة الاقتصادية وتعظيم قيمتها ، ويرجع ذلك إلى السيطرة التي يملكها المساهمون في التأثير على قرارات الوحدة الاقتصادية ، اذ يؤثر المساهمون على قيمة الوحدة الاقتصادية من خلال المساهمة في حل مشاكل الوكالة بين أصحاب المصلحة ، وذلك من خلال تأكيد المساهمين على الإبلاغ غير المالي ودوره الفعال في تخفيض عدم تشابه المعلومات بين الادارة والمالكين . ونظرا لحاجة ادارة الشركات واصحاب المصلحة الى المعلومات غير المالية التي لا يوفرها الإبلاغ المالي التقليدي، ظهر الإبلاغ غير المالي كممارسة محاسبية جديدة لمساعدة الشركات على فهم كيفية انشاء القيمة، والقدرة على توصيل ذلك الى كافة اصحاب المصلحة. ويتمثل الإبلاغ غير المالي بالإبلاغ عن المعلومات غير المالية (البينية، الاجتماعية، الاقتصادية، الإدارية) في تقرير واحد الى أصحاب المصلحة. ونظراً لأهمية هذا النوع من الإبلاغ ودوره الرقابي الفعال في تحسين مسائل الادارة عن رؤوس الاموال الستة (المالي، الصناعي، الطبيعي، الفكري، الاجتماعي، البشري)، وتخصيص رؤوس الاموال بكفاءة وفاعلية، مما يعكس بشكل إيجابي على قيمة واستدامة الوحدات الاقتصادية، وإن الوحدات الاقتصادية العراقية لازالت لا تتبنى هذا النوع من الإبلاغ بشكل رسمي وبكافة عناصر محتوياته، وتتباين في مستويات تبنيها، ولم يتضح تأثير هيكل الملكية في هذا النمط من الإبلاغ، مما قد يعكس سلباً على قيمة الشركة. ويمكن لهيكل الملكية أن يؤثر في هذا النوع من الإبلاغ، مما قد يعكس بشكل إيجابي على أداء وقيمة الوحدة الاقتصادية، وهذا ما سيتناوله الباحثان في هذه الدراسة.

المبحث الاول منهجية البحث ودراسات سابقة

أولاً: منهجية البحث

١- مشكلة البحث problem of research

يعد الإبلاغ غير المالي من المواضيع الحديثة نسبياً، وإن المصارف العراقية لازالت لا تتبنى هذا النوع من الإبلاغ بشكل رسمي وبكافة عناصر محتوياته، وتتباين في مستويات تبنيه، ولا يتضح تأثير هيكل الملكية في تبني هذا النوع من الإبلاغ، مما قد ينعكس بشكل سلبي على اداء وقيمة الوحدة الاقتصادية. ويمكن التعبير عن مشكلة البحث بالتساؤل الرئيس الاتي: هل تؤثر انواع هيكل الملكية في تبني الإبلاغ غير المالي؟، ويمكن أن يتفرع هذا التساؤل الرئيس الى التساؤلات الفرعية الاتية :

- أ- هل تتباين المصارف العراقية في مستويات تبني الإبلاغ غير المالي؟
- ب- هل يؤثر تركيز الملكية في تبني الإبلاغ غير المالي؟
- ج- هل تؤثر الملكية الادارية في تبني الإبلاغ غير المالي؟
- د- هل تؤثر الملكية المؤسسية في تبني الإبلاغ غير المالي؟

٢- أهداف البحث Research Objectives

بناءً على مشكلة البحث المذكورة يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الاتية :

- أ- تحديد مستوى تبني الإبلاغ غير المالي للمصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية.
- ب- بيان تأثير انواع هيكل الملكية في الإبلاغ غير المالي للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

٣- اهمية البحث Research importance

تتبع اهمية البحث من اهمية تأثير أنواع هيكل الملكية في تبني هذا النوع من الإبلاغ، وكذلك يكتسب البحث اهميته من الإبلاغ غير المالي الذي يعد توجهاً جديداً من الوحدات الاقتصادية في الإبلاغ عن الجوانب غير المالية ذات الصلة بالوحدة الاقتصادية، إذ انه يلبي حاجة المستثمرين وبقية اصحاب المصلحة الى المعلومات التي تبين انشطة الوحدة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فضلاً عن ادائها المالي.

٤- فرضيات البحث Hypothesizes of Research

في ضوء طبيعة مشكلة البحث وأهدافها وأهميتها يمكن صياغة فرضيات البحث كالآتي :

الفرضية الاولى:

تتباين المصارف العراقية في مستويات تبنيها للإبلاغ غير المالي.

الفرضية الرئيسة الثانية:

توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين هيكل الملكية والإبلاغ غير المالي. وتتفرع منها الفرضيات الاتية:

أ- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين هيكل الملكية والإبلاغ غير المالي وتتفرع منها الفرضيات الاتية :

- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين تركيز الملكية والإبلاغ غير المالي.
- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الملكية الادارية والإبلاغ غير المالي.
- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الملكية المؤسسية والإبلاغ غير المالي.

ب- توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية لهيكل الملكية في الإبلاغ غير المالي وتتفرع منها الفرضيات الاتية :

- توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية لتركيز الملكية في الإبلاغ غير المالي .
- توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية للملكية الادارية في الإبلاغ غير المالي .
- توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية للملكية المؤسسية في الإبلاغ غير المالي .

٥- حدود البحث Boundaries of research

أ- الحدود المكانية للبحث: تتمثل الحدود المكانية للبحث بسوق العراق للأوراق المالية .

ب- الحدود الزمانية للبحث: تتمثل في سنة ٢٠٢٣ والسبب في اختيار هذه الفترة لأنها احدث فترة قامت خلالها المصارف بنشر معلومات عن هيكل الملكية والإبلاغ غير المالي من خلال القوائم والتقارير المالية اكثر من الفترات السابقة الاخرى .

٦- مجتمع وعينة البحث research population and sample

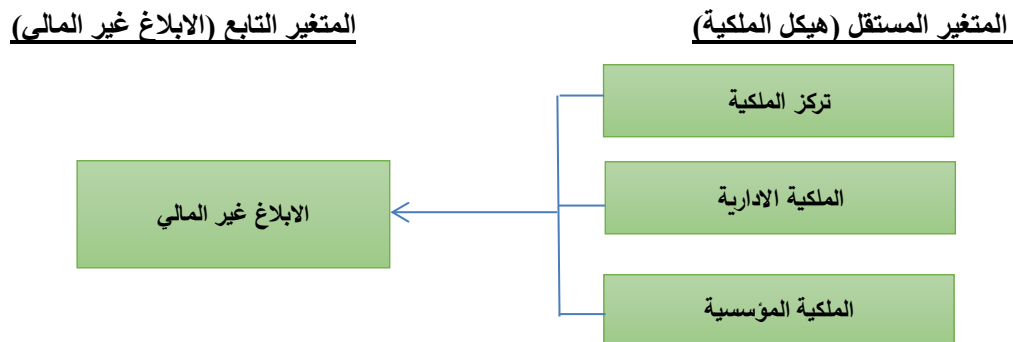
أ- مجتمع البحث: يتمثل بالمصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها ٤٦ مصرفاً في فترة اعداد البحث.

ب- **عينة البحث:** تتمثل عينة البحث بمجموعة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها ١١ مصرف، وان سبب اختيار هذه العينة هو ان المصارف في هذه العينة قامت بتوفير معلومات عن هيكل الملكية والابلاغ غير المالي بواسطة القوائم والتقارير المالية اكثر من بقية المصارف والشركات في القطاعات الاخرى.

٧- منهج البحث: Research methodology

لقد تم اتباع المنهج الاستنباطي والاستقرائي لتحقيق أهداف البحث، اذ تم اتباع المنهج الاستنباطي في الجانب النظري في حين تم اتباع المنهج الاستقرائي في الجانب العملي، وذلك من خلال الآتي:
أ- **المنهج الاستنباطي:** وذلك بتوظيف الدراسات والابحاث السابقة ببيان الاساس الفكري للإبلاغ غير المالي وتأثير هيكل الملكية فيه هذا في الجانب النظري من البحث.
ب- **المنهج الاستقرائي:** تم اعتماد هذا المنهج في الجانب العملي من البحث، وذلك بفحص واختبار العلاقة بين متغيرات البحث واثبات فرضياته وتعميم النتائج.

٨- مخطط البحث الفرضي.



الشكل (١)
المصدر: اعداد الباحث

٩- قياس متغيرات البحث measurement of research variables

أ- **هيكل الملكية:** تم قياس هيكل الملكية من خلال قياس انواع هيكل الملكية وتشمل:

- **تركز الملكية:** تم قياسها من خلال قسمة مجموع عدد الاسهم التي يمتلكها المساهمين الكبار الذين يملكون ٥٪ او اكثر من رأسمال الشركة على العدد الكلي للأسهم القائمة للمصرف في ١٠٠٪.
- **الملكية الادارية:** تم قياسها من خلال قسمة مجموع عدد الاسهم التي يمتلكها مجلس الادارة الاصليين والادارة التنفيذية على عدد الاسهم القائمة للمصرف في ١٠٠٪.
- **الملكية المؤسسية:** تم قياسها من خلال قسمة مجموع عدد الاسهم التي تمتلكها المؤسسات (الوحدات الاقتصادية) على عدد الاسهم القائمة للمصرف في ١٠٠٪.

ب- **الابلاغ غير المالي:**

تم قياس الابلاغ غير المالي بواسطة قياس مستوى الافصاح عن كل عنصر رئيس من عناصر المحتوى التي اشار اليها مجلس الابلاغ المتكامل الدولي (IIRC(International integrated reporting council وذلك من خلال ايجاد النسبة المئوية لعدد العناصر الفرعية التي تم الافصاح عنها في تقرير المصرف الى اجمالي عدد العناصر الفرعية لكل عنصر رئيس من عناصر المحتوى الرئيسية التي اشار اليها IIRC .

ثانياً: دراسات سابقة

١- دراسة (Angelsting&Gustavsson,2016)

The Effect of Ownership Structure on the Sustainability Reporting Assurance Practice

تأثير هيكل الملكية على ممارسات ضمان إعداد تقارير الاستدامة

إن الهدف من هذه الدراسة هو معرفة تأثير هيكل الملكية في الإبلاغ عن الاستدامة. وقد اشارت نتائج هذه الدراسة الى وجود علاقة طردية بين الملكية المؤسسية والابلاغ عن الاستدامة ، مما يشير إلى أن المستوى الأعلى من الملكية المؤسسية يزيد من احتمالية تطبيق الوحدة الاقتصادية للإبلاغ عن الاستدامة ، كما اشارت نتائج هذه الدراسة الى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تركيز الملكية والابلاغ عن الاستدامة ، كما اشارت النتائج إلى أن المستثمرين المؤسسيين من القطاع الخاص يؤثرون إيجابياً في الإبلاغ عن الاستدامة، بينما يبدو أن المستثمرين المؤسسيين من القطاع العام يؤثرون سلبياً على الإبلاغ عن الاستدامة .

٢- دراسة (Siala & Moalla , ٢٠١٧)

**The effect of ownership structure on voluntary disclosure of intellectual capital information:
The case of Canadian firms**

تأثير هيكل الملكية في الإفصاح الطوعي عن معلومات رأس المال الفكري: بالتطبيق على الشركات الكندية.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير هيكل الملكية في الإفصاح الطوعي عن المعلومات المتعلقة برأس المال الفكري. وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين تركيز الملكية ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري، وتوجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الملكية المؤسسية ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري. إلا أن نتائج الانحدار لم تظهر أي علاقة بين الملكية الإدارية ومستوى الإبلاغ عن رأس المال الفكري.

٣- دراسة (Egbunike & Efonayi , 2021)

ownership structure and corporate social responsibility disclosure of listed banks in nigerea

هيكل الملكية والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات للمصارف المدرجة في نيجيريا

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة العلاقة بين هيكل الملكية والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في المصارف المدرجة في سوق نيجيريا للأوراق المالية، إذ بينت النتائج وجود تأثير طردي معنوي لتركيز الملكية في الإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للشركات؛ ومع ذلك، كان للملكية الإدارية والملكية المؤسسية تأثير عكسي في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

٤- دراسة (Fulgence et al , 2024)

Ownership structure, corporate governance disclosure, and the moderating effect of CEO power: evidence from East Africa

هيكل الملكية، الإبلاغ عن حوكمة الشركات، والتأثير الوسيط لسلطة الرئيس التنفيذي: أدلة من شرق أفريقيا

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير هيكل الملكية المتمثل ب (بتركز الملكية والملكية الإدارية والملكية المؤسسية) في الإبلاغ عن حوكمة الشركات. وقد اشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن تركيز الملكية له تأثير عكسي في الإبلاغ عن الحوكمة وأن الملكية المؤسسية تؤثر بشكل طردي معنوي في الإبلاغ عن الحوكمة، ومع ذلك، اشارت نتائج هذه الدراسة إلى وجود تأثير عكسي غير معنوي للملكية الإدارية في الإبلاغ عن الحوكمة. كما وجدت هذه الدراسة أن الرئيس التنفيذي يؤثر في الارتباط بين هيكل الملكية والإبلاغ عن الحوكمة.

ثالثاً: أهم ما تتميز به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

١- تميزت الدراسة الحالية بأنها الدراسة الوحيدة في العراق على حد علم الباحث التي تناولت تأثير هيكل الملكية في الإبلاغ غير المالي.

٢- كما تميزت الدراسة الحالية بقياس متغيرات البحث من واقع القوائم والتقارير المالية للمصارف التجارية عينة البحث والتي تعبر بشكل حقيقي وفعلي عن ما يحدث في المصارف التجارية العراقية وهي أكثر موثوقية في قياس متغيرات البحث من طرق القياس الأخرى كالاستبانة، مما يؤدي إلى التوصل إلى نتائج حقيقية يعتمد عليها في اعداد توصيات مفيدة للمصارف التجارية العراقية.

المبحث الثاني

هيكل الملكية Ownership structure

بدأ التطرق لمفهوم هيكل الملكية في عام ١٩٣٢ عن طريق دراسة (Berle & means) والتي تناولت تأثير انفصال الملكية عن الادارة على أداء الوحدات الاقتصادية الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية (Ibrahim & Samad, 2011: 105). وبعد هيكل الملكية أحد آليات حوكمة الشركات التي يمكن أن تؤثر على تكاليف الوكالة للوحدة الاقتصادية ، فضلاً عن ذلك ، يمكن أن يؤثر على أداء الوحدة الاقتصادية وتعظيم قيمتها ، وقد اشار (Jensen & Meckling, 1976) إلى أن المساهمون يمكن أن يؤثروا على قيمة الشركة من خلال النظر في مشاكل الوكالة بين أصحاب المصلحة، إذ يتحمل المديرون مسؤولية اتخاذ أفضل القرارات من أجل زيادة ثروة المساهمين وبالتالي تعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، يعمل المديرين على تحقيق مصالحهم الخاصة من أجل تعظيم رفاهيتهم وهذا ما يسمى بمشكلة الوكالة (Imaduddin et al , 2023:4). وقد تناولت العديد من الدراسات مفهوم هيكل الملكية، إذ عرف (عوجة ، ٢٠٢١) هيكل الملكية بأنه شكل وتوزيع الملكية بين المساهمين، حيث تتوزع ملكية الاسهم بين العديد من التكتلات والمجموعات سواء من أصحاب الملكيات الصغيرة أو الكبيرة وباختلاف الشخصية القانونية للمساهمين وما هي طبيعة تأثيراتهم في متابعة القرارات الادارية ومتابعة عمل وأداء الادارة (عوجة، 2021 : ٢٩) . كما عرف هيكل الملكية بأنه النسبة المئوية للأسهم المملوكة من الأطراف المختلفة في رأس المال الوحدة الاقتصادية ، ولكل مجموعة مساهمين دوافع وطرق اقتصادية مختلفة لتنمية استثماراتهم . وقد ذكر (Al albdullah (2018 أن المساهمين المختلفين لديهم سلطات مختلفة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية ، والتي قد تؤثر على أداء الوحدة الاقتصادية . كما أكد

Krivogorsky (2006) بأن هيكل الملكية يؤدي دورًا أساسيًا في الاداء المالي للوحدة الاقتصادية ويزود المنظمين برؤى ثاقبة حول كيفية تحسين ممارسات حوكمة الشركات ، وتسهيل زيادة كفاءة الوحدات الاقتصادية. علاوة على ذلك وجد Cornett et al (2008) ارتباطًا معنويًا بين هيكل الملكية و الاداء المالي، وقد تكون هذه العلاقة إحدى الاستراتيجيات المستخدمة لتخفيف نزاع الوكالة (6 : 2021, Alkurdi et al).

ويرى الباحثان ان هيكل الملكية هو النسبة المئوية للأسهم التي يمتلكها المساهمين سواء كانوا افراد أو مجموعات صغيرة أو كبيرة وطبيعة تأثير نسبة كل مجموعة على قيمة و اداء الوحدة الاقتصادية. و إن التنوع في هيكل الملكية يعد وسيلة رقابية على الادارة التنفيذية في الوحدة الاقتصادية ويعكس طبيعة المساهمين ومقدار ملكيتهم في رأس المال ، إذ توجد عدة أنواع لهيكل الملكية وهي :

١- الملكية الادارية: تعد الملكية الادارية جانبًا آخر من جوانب حوكمة الشركات التي تؤثر على نشاط مراقبة مجلس الإدارة على المديرين التنفيذيين. وتعرف بأنها النسبة المئوية لإجمالي الأسهم التي يمتلكها المدراء التنفيذيين، والتي تشمل الأسهم المقيدة ولكنه يستبعد منها خيارات الأسهم الى إجمالي الأسهم المصدرة للوحدة الاقتصادية. ويمكن أيضًا تعريف الملكية الادارية على أنها منصب يتمتع فيه المدير بالسلطة لاتخاذ القرارات بشأن استراتيجيات الوحدة الاقتصادية وسياساتها (Kurawa et al , 2021:61).

٢- تركيز الملكية : أشار (Jensen & Meckling, 1976) الى أن فصل إدارة الوحدة الاقتصادية عن الملكية يؤدي إلى خلق مشاكل الوكالة . و تزداد مشكلة الوكالة عندما تكون ملكية الوحدة الاقتصادية مشتتة بشكل كبير، حيث يمتلك العديد من المساهمين نسبة صغيرة من الأسهم، وهو ما لا يحفز المساهمين على المشاركة بشكل فعال في إدارة الوحدة الاقتصادية ، مما يؤدي الى انخفاض سيطرة المساهمين المتفرقين على إدارة الوحدة الاقتصادية ، لذلك يستغل المدراء هذا الوضع السلبي للمساهمين في مصادرة حقوقهم. ولمعالجة هذا الوضع، يتعين على الوحدة الاقتصادية إنشاء آليات لمراقبة تصرفات المديرين لتخفيض تكاليف الوكالة. نتيجة لذلك يعد تركيز الملكية إحدى آليات المراقبة الداخلية الفعالة لمشاكل الوكالة ، والذي يؤدي إلى المزيد من الفوائد وتقليل التكاليف لحملة الاسهم (Munisi , 2023 :55).

٣- الملكية المؤسسية: تتمثل بالأسهم التي تمتلكها المؤسسات (الشركات) في وحدة اقتصادية(شركة) أخرى ، ويمكن الاستعانة بها كآلية حوكمة أو وسيلة لتقليل مشاكل الادارة من خلال أدوارها كمؤسسات ملكية كبيرة ومؤثرة في الرقابة الفعالة على تضارب المصالح والتوافق الاستراتيجي، ودورها الفعال في التأثير على العلاقة بين هيكل الملكية وقيمة الوحدة الاقتصادية (Dodo) 2020:17 .

٤- الملكية الحكومية: تُعرف بأنها نسبة ملكية الحكومة للأسهم في شركة ما ، إذ تستثمر الحكومة في الشركات لتحقيق الأهداف وتعزيز التنمية، وتؤثر ملكية الحكومة بشكل إيجابي على الإبلاغ عن الاستدامة. وقد أشارت النظرية الشرعية ونظرية أصحاب المصلحة إلى أن الحكومة يمكن أن تضغط على الوحدات الاقتصادية للإبلاغ عن المزيد من المعلومات الاجتماعية والبيئية والمالية لزيادة المعلومات التي يمتلكها المجتمع عن الوحدات الاقتصادية. إن ملكية الحكومة تزيد من المساءلة والشفافية للوحدات الاقتصادية، مما قد يزيد من شرعيتها. وتكشف نظرية أصحاب المصلحة عن دوافع الشركات للإفصاح الشفاف عن البيئة والمجتمع والحوكمة. ويجب على الوحدات الاقتصادية إدارة العلاقة مع أصحاب المصلحة الذين يؤثرون على قرارات إدارة الوحدة الاقتصادية (Fuadah , 2022:3-4).

٥- الملكية العائلية: تشير الى سيطرة عائلة معينة على الوحدة الاقتصادية سواء من خلال الملكية أو الادارة أو كلاهما. ويمكن ان يكون للملكية العائلية دورا إيجابيا في تحسين أداء الوحدة الاقتصادية من خلال خبرة افراد العائلة الكبيرة وقدرتهم على ضبط سلوك الادارة لتحقيق نتائج أفضل للوحدة الاقتصادية، وبنفس الوقت يمكن أن تمارس الملكية العائلية دورا سلبيا من خلال تضارب مصالحها مع مصالح بقية المساهمين عبر استغلالها لموارد الوحدة الاقتصادية من أجل تحقيق مصلحتها الذاتية، مما قد يؤثر بشكل سلبي على أداء الوحدة الاقتصادية (نصار ونعيسة، ٢٠٢٠: ٥٠٨).

٦- الملكية الاجنبية: تُعرف بأنها النسبة المئوية للأسهم التي يمتلكها المستثمرين الاجانب الى اجمالي الاسهم المصدرة للوحدة الاقتصادية. وتوجد وجهتا نظر متعارضتان بشأن المستثمرين الأجانب هما، المراقبة النشطة والمراقبة العابرة ، إذ يلعب المستثمرون الأجانب وفقاً للمراقبة النشطة دوراً حاسماً في مراقبة الإدارة من أجل حماية مصالحهم والتغلب على مشكلة عدم التماثل في المعلومات، وذلك لأن المستثمرين الأجانب يتمتعون بشجاعة جماعية لحماية استثماراتهم. وقد أشارت دراسة (Dou et al. 2018) الى أن حصص المستثمرين المؤسسيين الأجانب في الأسهم ترتبط ارتباطاً إيجابياً بقيمة الشركة، مما يدل على أن المستثمرين المؤسسيين الأجانب لديهم القوة والشجاعة للإشراف على عمليات الشركة، وبالتالي تحسين نظام المراقبة، كما أن الرقابة الخارجية من قبل المستثمرين المؤسسيين الكبار الاجانب قد تحد من القرارات الانتهازية للإدارة فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات المالية، مما يؤدي إلى خفض إدارة الأرباح ، أما المراقبة العابرة تحدث عندما تكون نسبة المستثمرين الاجانب في الوحدة الاقتصادية قليلة ، مما يؤدي الى انخفاض حقوقهم في التأثير على قرارات الادارة التي تصب في مصلحتهم (Yaghoobi & Khansalar , 2022:16).

المبحث الثالث

الابلاغ غير المالي Non-financial reporting

يكتسب الابلاغ غير المالي أهمية متزايدة بسبب التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة والعولمة وتكثيف المنافسة. وقد طالب العديد من أصحاب المصلحة في الوحدات الاقتصادية بالإفصاح الطوعي عن المعلومات غير المالية لأن المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية غير كافية لتقييم الأداء والقيمة المستقبلية للشركة بدقة. ولم يعد الإبلاغ غير المالي موضوعاً للمناقشة الفعالة في المجتمع الأكاديمي فحسب، بل أصبح أيضاً ممارسة تبنتها العديد من الوحدات الاقتصادية (Gaik & Surowiec, 2024:2071). لذلك يعرف الإبلاغ غير المالي بأنه الإفصاح المقدم إلى جهات خارج الوحدة الاقتصادية عن أبعاد الأداء غير المالي ويشمل ذلك، على سبيل المثال، وليس الحصر، الجوانب المتعلقة بالمحاسبة الاجتماعية والبيئية، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، ورأس المال الفكري التي يتم الإفصاح عنها خارج القوائم المالية (Vitale et al, 2022:100). كما يُعرّف الإبلاغ غير المالي بأنه نوع من الإفصاح الذي لا يوفر البيانات المالية التقليدية، ولكنه يوفر بيانات غير مالية لأصحاب المصلحة والتي تساعدهم على فهم مجالات مهمة لخلق القيمة داخل الشركة والتي تتجاوز بكثير البيانات المالية، كما أن لها دوراً مهماً في التخفيف من حدة التهديدات التي تواجه الوحدة الاقتصادية وتقليل فجوة الشرعية (Fijałkowska & Hadro, 2022:3). كذلك عرف (Romito & Vurro) الإبلاغ غير المالي بأنه الإفصاح عن المعلومات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية كجزء من الاتصال بين الشركة وأصحاب المصلحة، والحد من عدم تشابه المعلومات (Romito & Vurro, 2020: 2). وقد عرف الباحثان الإبلاغ غير المالي بأنه اعداد وتوصيل المعلومات البيئية والاجتماعية والاقتصادية فضلاً عن توفير معلومات عن الحوكمة ورأس المال الفكري والمسؤولية الاجتماعية عن أنشطة الوحدة الاقتصادية الى أصحاب المصلحة والتي تساعدهم على فهم كيفية خلق القيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل الاجل. ويتكون الإبلاغ غير المالي من الاتي :

١- **الابلاغ عن الاستدامة Reporting on sustainability** : اظهرت الأدبيات أن الاستدامة هي فلسفة أو نهج أو ممارسة توجه استخدام موارد اليوم بطريقة فعالة لضمان ان الموارد متاحة وكافية لتلبية احتياجات اليوم واحتياجات الأجيال القادمة. وقد تم تعريف الاستدامة أيضاً على أنها القدرة على تحمل مسؤولية اتخاذ قرارات في استخدام وتخصيص الموارد للأنشطة الاقتصادية وغير الاقتصادية في محاولة لتحقيق بعض النتائج الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المرجوة (Ozili, 2022: 4-5). للاستدامة ثلاثة ابعاد تتداخل مع بعضها لتحقيق التنمية المستدامة وهي (zeng et al, 2022:16-17):

أ- **البعد البيئي** : الاستدامة البيئية هي مفهوم أساسي للاستدامة. وهذا يعني أن تلبية الاحتياجات يجب أن لا تكون على حساب كفاءة البيئة وإنما يجب حماية النظام البيئي للأجيال القادمة. إن دمج ممارسات الاستدامة البيئية مع ممارسات الإدارة الحضرية يمكن أن يقلل من ضعف المناطق الحضرية ويعزز ثقافة المجتمع الحضري. لقد أدى الارتفاع المستمر في الانبعاثات واستنزاف الموارد إلى رفع مستوى الحفاظ على البيئة، مما يتطلب اهتمام كبير من جانب الشعوب والوحدات الاقتصادية والحكومات. ونتيجة لذلك، تزايدت الضغوط على المواطنين وأصحاب المصلحة لتطبيق ممارسات صديقة للبيئة. وبالتالي، يمكن وضع الممارسات المستدامة لتلبية احتياجات المجتمع وزيادة قيمة الوحدة الاقتصادية.

ب- **البعد الاجتماعي** : نظراً لأن معظم دراسات الاستدامة تؤكد على الجوانب البيئية أو الاقتصادية، فإن الاستدامة الاجتماعية غالباً ما يتم تجاهلها. يجب معالجة جميع المكونات الثلاثة للاستدامة لإنتاج أفضل النتائج طويلة الأجل. تتحقق الاستدامة الاجتماعية عندما تعمل الإجراءات والمبادرات والتحالفات الداخلية والخارجية على تعزيز قدرة الأجيال الحالية والمستقبلية على إنشاء مجتمعات مثقفة ومستدامة. إن المجتمعات المستدامة اقتصادياً تتسم بالمساواة والتنوع والترابط والديمقراطية، وتتمتع بجودة حياة عالية. وهي عملية تهدف إلى ضمان أماكن جيدة فعالة تعزز الرفاهية من خلال تحقيق ما يحتاجه الناس في حياتهم وعملهم. وتشمل الاستدامة الاجتماعية مؤشرات المجالين المادي والاجتماعي.

ج- **البعد الاقتصادي** : يُستخدم مفهوم تخطيط الموارد لتحديد وشرح القيمة الحالية للموارد وكذلك قيمتها المستقبلية المحتملة في الاقتصاد. ولشرح القيمة، يمكن استخدام معايير مثل القيمة المضافة والأصول والمسؤوليات والمدخرات وبراءات الاختراع والأصول غير الملموسة. ويشير مصطلح "الاستدامة الاقتصادية" إلى مجموعة فرعية من مصطلح "الاستدامة"، إذ يشير إلى كيفية استخدامنا للموارد وحمايتها وصيانتها لإنتاج قيمة طويلة الأجل من خلال الاستخدام الأمثل والتجديد وإعادة التدوير. وبعبارة أخرى، يجب علينا حماية الموارد الطبيعية النادرة في الوقت الحالي حتى تتمكن الأجيال القادمة من تلبية احتياجاتها. وقد عرف (Agama & Zubairu, 2022) الإبلاغ عن الاستدامة بأنه قياس وإفصاح ومحاسبة عن أداء الوحدة الاقتصادية نحو التنمية المستدامة والذي يهدف الى تلبية احتياجات أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين من المعلومات البيئية والاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالوحدة الاقتصادية (Agama & Zubairu, 2022:32).

٢- **الابلاغ عن الحوكمة Reporting on governance** : عرف (القيسي، ٢٠٢٤) حوكمة الشركات بأنها ذلك النظام الذي يوجه ويراقب اعمال الوحدات الاقتصادية على أعلى مستوى وذلك باستعمال مجموعة من الوسائل والادوات الرقابية (الليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات) استنادا الى مجموعة من المبادئ والمعايير والقوانين (مثل الانضباط والعدالة والمساءلة والمسؤولية والاستقلالية والشفافية) وذلك لضمان حقوق جميع اصحاب المصلحة وهم (المساهمين ومجلس الادارة والادارة واصحاب المصلحة الآخرين كالدائنين والزبائن والموردين والحكومة ومنظمات اخرى) مما يؤدي الى زيادة قيمة الوحدة الاقتصادية واستدامتها (القيسي، ٢٠٢٤: ٤٦). أما الإبلاغ عن الحوكمة هو الإبلاغ عن كفاءات ومهارات ومؤهلات أعضاء مجلس الإدارة ومساهماتهم المختلفة في خلق القيمة للوحدة الاقتصادية وإدارة المخاطر والقيم الثقافية والأخلاقية (Ebimobowei & Uche, 2021:59).

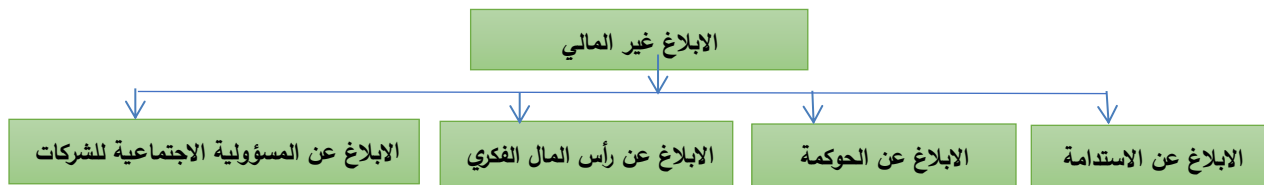
٣- الإبلاغ عن رأس المال الفكري : Reporting on intellectual capital

على الرغم من عدم وجود تعريف مقبول بشكل عام لرأس المال الفكري في الأدبيات ، يشير بعض العلماء إلى تصنيف ثلاثي لرأس المال الفكري: رأس المال البشري، ورأس المال العلائقي (أو الخارجي)، ورأس المال الهيكلي (أو الداخلي أو التنظيمي) . وقد عرف إطار مجلس الإبلاغ المتكامل الدولي (IIRC) رأس المال الفكري بأنه الأصول غير الملموسة التنظيمية القائمة على المعرفة بما في ذلك (أ) الملكية الفكرية، مثل براءات الاختراع وحقوق النشر والبرامج والحقوق والتراخيص و (ب) رأس المال التنظيمي مثل المعرفة الضمنية والأنظمة والإجراءات والبروتوكولات. (Santis et al, 2018:3) . أما الإبلاغ عن رأس المال الفكري فقد عرف بأنه إفصاح تقدمه الوحدة الاقتصادية عن رأس مالها الفكري بهدف تلبية احتياجات المستخدمين للمعلومات التي لا توجد عادة في إطار الإبلاغ المالي التقليدي ، إذ يشمل الإبلاغ عن رأس المال الفكري على ثلاثة مكونات رئيسية وهي رأس المال البشري ورأس المال العلائقي(الخارجي) ورأس المال الهيكلي(الداخلي) ، والذي يؤثر بشكل كبير على سلوك المستثمرين في عملية اتخاذ القرار (Gomes i et al , 2019:27-28) .

٤- الإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للشركات Reporting on corporate social responsibility

هناك العديد من التعريفات والتفسيرات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات في الأدبيات ، ولكن لا يوجد تعريف مقبول عالمياً لهذا المفهوم. ولأن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات يتم تفسيره على نطاق واسع، فإنه يجعل من الصعب على الوحدات الاقتصادية والباحثين اكتساب فهم واضح لما يعنيه هذا المفهوم. وقد قدم (Carroll , 1979) تعريفاً موسعاً وواضحاً لهذا المفهوم ، إذ يشمل تعريفه للمسؤولية الاجتماعية للشركات الاعتبارات الأخلاقية والقانونية والخيرية والاقتصادية. كما عرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة كما ورد في (Dahlsrud عام ٢٠٠٦) المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها الالتزام المستمر من جانب الوحدات الاقتصادية بالتصرف بشكل أخلاقي والمساهمة في التنمية الاقتصادية مع تحسين نوعية حياة القوى العاملة وأسرههم والمجتمع ككل (Nimani et al , 2022:315) .

يعود تاريخ الإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى عقود عديدة، ولكنها أصبحت واضحة في أواخر الثمانينيات . وقد تم تعريف الإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية بأنه عملية توصيل معلومات عن التأثيرات البيئية والاجتماعية لأنشطة الوحدة الاقتصادية إلى مجموعات ذات مصالح معينة داخل المجتمع وإلى المجتمع ككل (Bonuedi et al , 2020 : 68) . والشكل الاتي يبين مكونات الإبلاغ غير المالي .



الشكل (٢): مكونات الإبلاغ غير المالي
المصدر: اعداد الباحث

المبحث الرابع

تأثير هيكل الملكية في الإبلاغ غير المالي

سبق وأن أشرنا الى أنواع هيكل الملكية ومكونات الإبلاغ غير المالي (الإبلاغ عن الاستدامة، الإبلاغ عن الحوكمة، الإبلاغ عن رأس المال الفكري، الإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للشركات)، وفيما يأتي تأثير هيكل الملكية على مكونات الإبلاغ غير المالي:

١- تأثير هيكل الملكية في الإبلاغ عن الاستدامة:

يمكن تحقيق أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال الإبلاغ عن الاستدامة التي تركز على الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، ويعد الإبلاغ عن الاستدامة أو المعروف باسم التقارير المالية المستدامة قضية مهمة في عملية تطوير الوحدة الاقتصادية. وقد أشارت نتائج دراسة (Indy et al, 2021) الى أن الملكية الإدارية لم يكن لها تأثير على الإبلاغ عن الاستدامة، كما أشارت نتائج هذه الدراسة الى عدم وجود تأثير للملكية المؤسسية على الإبلاغ عن الاستدامة (Indy et al, 2021: 243-244) . كما أظهرت نتائج دراسة (قاسم ، ٢٠٢٥) وجود علاقة عكسية معنوية بين الملكية المؤسسية والإفصاح عن الاداء المستدام، ووجود علاقة طردية معنوية بين الملكية الأجنبية والإفصاح عن الاداء المستدام، ووجود علاقة غير معنوية بين كل من تركيز الملكية والملكية العامة والإفصاح عن الاداء المستدام (قاسم ، ٢٠٢٥: ٢٨٥) . لا يتفق الباحثان مع النتائج التي توصلت اليها دراسة (Indy et al, 2021) ، إذ أن الملكية الإدارية والملكية المؤسسية لهما تأثير على الإبلاغ عن الاستدامة. ويتفق الباحثان مع النتائج التي توصلت إليها دراسة (قاسم ، ٢٠٢٥)

٢- تأثير هيكل الملكية في الإبلاغ عن الحوكمة:

بينت الدراسات السابقة أن هيكل الملكية ونظام حوكمة الشركات المعمول به يؤثر في اتخاذ القرار النهائي في الشركة. وبالرغم من أن كل من منظري الهيمنة الإدارية والوكالة يؤكدون على الدور الحيوي لهيكل الملكية في التأمين ضد السلوك الانتهازي الإداري

من خلال المراقبة والتحكم، إلا أنه يُقال إن هيكل الملكية غير متجانس بطبيعته ويميل إلى التأثير في سياسات الوحدات الاقتصادية بطرق مختلفة، من ناحية أخرى يُقال إن المساهمين المؤسسيين والإداريين قد يجدون أنه من المفيد للطرفين التعاون في الأمور التي تؤثر عليهم بشكل مشترك، مثل مخاطر الأعمال، وبالتالي قد يفشلون في القيام بمراقبة فعالة للإدارة التنفيذية. وقد أشارت نتائج دراسة (Fulgence et al,2024) إلى أن تركيز الملكية له تأثير سلبي في الإبلاغ عن الحوكمة، وأن الملكية المؤسسية ترتبط بشكل إيجابي ومعنوي مع الإبلاغ عن الحوكمة، فضلاً عن وجود تأثير سلبي غير معنوي للملكية الإدارية في الإبلاغ عن الحوكمة (Fulgence et al,2024:1-2).

٣- تأثير هيكل الملكية في الإبلاغ عن رأس المال الفكري:

في اقتصاديات الوقت الحالي القائمة على المعرفة، أصبحت قضية رأس المال الفكري موضوعاً مثيراً للاهتمام بشكل متزايد. وبناءً على ذلك فإن هناك أدلة متزايدة تشير إلى أن محركات خلق القيمة في البيئات التنافسية الحديثة تكمن في رأس المال الفكري للوحدة الاقتصادية وليس رأس المال المادي والمالي. وأن نجاح العديد من الوحدات الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين يكمن في قدرتها على تحرير رأس المال الفكري واستغلاله لتحقيق الميزة التنظيمية. وقد توصلت دراسة (Siala&Moalla,2017) إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين تركيز الملكية ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري، كما توجد علاقة إيجابية معنوية بين الملكية المؤسسية ومستوى الإبلاغ عن رأس المال الفكري، إلا أن نتائج الانحدار لم تظهر وجود علاقة بين الملكية الإدارية ومستوى الإبلاغ عن رأس المال الفكري (Siala&Moalla,2017:11044).

٤- تأثير هيكل الملكية في الإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للشركات:

يعد الإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للشركات شكلاً من أشكال التزام الشركة ومساهمتها في التأثير على البيئة بشكل مباشر أو غير مباشر، مما يؤدي إلى تشجيع الوحدات الاقتصادية على أن تكون أكثر نشاطاً في إجراء المسؤولية الاجتماعية للشركات ونشرها في تقاريرها. وقد أشارت نتائج دراسة (Nugraheni et al ,2022) إلى أن الملكية المؤسسية تؤثر بشكل إيجابي في الإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، في حين أن الملكية الإدارية والأجنبية والعامة لم تؤثر في الإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للشركات (Nugraheni et al ,2022:239).

المبحث الخامس

قياس متغيرات البحث واختبار الفرضيات وتحليل النتائج

أولاً: قياس متغيرات البحث

تضمن البحث متغيرين هما المتغير المستقل والمتمثل بهيكل الملكية، الذي تم قياسه من خلال قياس تركيز الملكية و الملكية الادارية و الملكية المؤسسية، أما المتغير التابع والمتمثل بالإبلاغ غير المالي الذي تم قياسه من خلال قياس مستوى الإبلاغ عن عناصر الإبلاغ غير المالي التي أشار إليها مجلس الإبلاغ المتكامل الدولي IIRC وهي نظرة عامة عن الوحدة الاقتصادية والبيئة الخارجية، الحوكمة، نموذج العمل، المخاطر والفرص، الاستراتيجية وتخصيص الموارد، الاداء، التوقعات المستقبلية، اسس الاعداد والعرض، إذ تم استخدام الرقم (١) في حالة الإبلاغ عن العناصر الفرعية لكل عنصر من عناصر الإبلاغ غير المالي (عناصر المحتوى) الرئيسية المذكورة وتم استخدام الرقم (٠) في حالة عدم الإبلاغ عن العنصر الفرعي لعناصر المحتوى الرئيسية في التقارير المالية للمصرف، وفيما يلي الجداول التي تمثل قياس متغيرات البحث:

١- جدول متغير هيكل الملكية (المتغير المستقل) رقم (1) الذي يحتوي على أنواع هيكل الملكية للمصارف عينة البحث لسنة (٢٠٢٣) وكما يأتي:

جدول (١): هيكل الملكية للمصارف التجارية عينة البحث لسنة ٢٠٢٣

اسم المصرف	تركز الملكية %	الملكية الادارية %	الملكية المؤسسية %
الأهلي العراقي	86.34	61.97	86.34
المتحد للاستثمار	76.1	1.36	6.1
الاقليم التجاري	99.8	0.01	0.2
الخليج التجاري	74	0.002	0.001
الائتمان العراقي	91	91.01	91
المنصور	85.94	7.23	57.25
أربيل	81.4	9.9	0.001
اشور الدولي	96	13.3	29
بغداد	81.55	0.11	74.149
عبر العراق للاستثمار	97.05	12.25	22.11
سومر	69.51	10	0.001

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة البحث

وقد تم قياس نسبة تركيز الملكية من خلال قسمة مجموع عدد الاسهم التي يمتلكها المساهمين الكبار الذين يملكون ٥٪ او اكثر من رأسمال المصرف على العدد الكلي للاسهم القائمة للمصرف في ١٠٠٪. كما تم قياس الملكية الادارية من خلال قسمة مجموع عدد الاسهم التي يمتلكها مجلس الادارة الاصليين والادارة التنفيذية على عدد الاسهم القائمة للمصرف في ١٠٠٪. وقد تم قياس الملكية المؤسسية من خلال قسمة مجموع عدد الاسهم التي تمتلكها المؤسسات (الوحدات الاقتصادية) على عدد الاسهم القائمة للمصرف في ١٠٠٪.

٢- جدول متغير الإبلاغ غير المالي (المتغير التابع) الذي يحتوي على عناصر الإبلاغ غير المالي ومعدل الإبلاغ غير المالي للمصارف التجارية عينة البحث لسنة ٢٠٢٣:

جدول (٢): الإبلاغ غير المالي للمصارف التجارية عينة البحث لسنة ٢٠٢٣

اسم المصرف	نظرة عامة عن الوحدة الاقتصادية %	الحوكمة %	نموذج العمل %	المخاطر والفرص %	الاستراتيجية وتخصيص الموارد %	الاداء %	التوقعات المستقبلية %	اسس الاعداد والعرض %	معدل الإبلاغ غير المالي %
الأهلي العراقي	70	80	70	75	20	75	25	25	55
المتحد للاستثمار	80	60	60	50	10	50	50	25	48.125
الاقليم التجاري	60	80	60	25	20	50	25	50	46.25
الخليج التجاري	100	80	70	50	60	75	50	75	70
الانتمان العراقي	90	80	70	50	30	50	50	75	61.875
المنصور	60	80	70	25	20	50	50	25	47.5
أربيل	80	60	70	50	40	100	75	50	65.625
اشور الدولي	60	100	70	50	20	50	50	25	53.125
بغداد	70	80	60	50	10	50	25	50	49.375
عبر العراق للاستثمار	60	80	60	75	20	75	50	25	55.625
سومر	80	80	70	50	50	100	50	25	63.125

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة البحث

وقد تم قياس الإبلاغ غير المالي لكل عنصر رئيس من عناصر المحتوى التي اشار اليها مجلس الإبلاغ المتكامل الدولي IIRC وذلك من خلال حاصل قسمة عدد العناصر الفرعية لكل عنصر محتوى التي تم الافصاح عنها في تقرير المصرف على اجمالي عدد العناصر الفرعية لكل عنصر رئيس من عناصر المحتوى في ١٠٠٪.

ثانياً: اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

جدول (٣): اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

المتغيرات	قيمة اختبار Kolmogorov smirnov	مستوى الدلالة Sig.
هيكل الملكية	0.207	0.200
الإبلاغ غير المالي	0.158	0.198

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS-24

يتبين من خلال النتائج في الجدول رقم (٣) السابق ان قيمة مستوى الدلالة (Sig.) هي اكبر من ٠,٠٥ ولجميع المتغيرات المدروسة مما يدل على ان البيانات تتوزع بشكل طبيعي.

ثالثاً: التحليل الوصفي لمتغيرات البحث الرئيسة والفرعية.

جدول (٤): التحليل الوصفي لمتغيرات البحث للمصارف التجارية عينة البحث لسنة ٢٠٢٣

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اعلى قيمة	اقل قيمة
المتغير المستقل (هيكل الملكية)	٨٥,٣٤	٩,٩٣٨	٩٩,٢٠	٦٩,٥١
	٨,٨٣١	٢٨,٦٦٧	٩١,٠١	٠
	٣٣,٢٨	٣٧,٠٠٥	٩١,٠١	٠
المتغير التابع (الإبلاغ غير المالي)	٧٣,٦٤	١٣,٦١٨	١٠٠	٦٠
	٨,١٨٧	١٠,٧٨٧	١٠٠	٦٠
	٦٦,٣٦	٥٠,٠٥٠	٧٠	٦٠

٥٢	٥٧	١٥,٨١١	٥٠,٠	المخاطر والفرص
١٠	٦٠	١٦,١٨١	٢٧,٢٧	الاستراتيجية وتخصيص الموارد
٥٠	١٠٠	٢٠,٢٢٦	٦٥,٩١	الأداء
٢٥	٥٧	١٥,٠٧٦	٤٥,٤٥	التوقعات المستقبلية
٥٢	٧٥	٢٠,٢٢٦	٠,٩١٤	أسس الاعداد والعرض
٤٦,٢٥	٧٠	٨,١٠٣	٥٥,٩٦	معدل الإبلاغ غير المالي

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS-24

يتضح من الجدول رقم (4) السابق للتحليل الوصفي لمتغيرات البحث الرئيسة والفرعية ما يأتي:

١- التحليل الوصفي لمتغير هيكل الملكية: اشارت النتائج الى وجود تشتت قليل نسبيا في بيانات الملكية المؤسسية في حين ان هناك تشتت عالي في بيانات (الملكية الادارية وتركز الملكية) بقيم انحراف معياري تجاوز قيم الوسط الحسابي مما يدل على وجود قيم في بيانات (الملكية الادارية وتركز الملكية) غير مقبولة جعلت قيم الوسط الحسابي لها عالية ويتضح ذلك من خلال اصغر واكبر قيمة لبيانات هذا المتغير .

٢- التحليل الوصفي لمتغير الإبلاغ غير المالي: اشارت النتائج الى وجود تشتت قليل نسبيا في جميع بيانات الإبلاغ غير المالي ، إذ ان الانحراف المعياري لجميع هذه البيانات اقل من الوسط الحسابي لهذه البيانات ويتضح ذلك من خلال اصغر واكبر قيمة لبيانات هذا المتغير.

رابعاً: اختبار فرضيات البحث

الفرضية الأولى

تتباين الوحدات الاقتصادية العراقية في مستويات تبنيها للإبلاغ غير المالي .

جدول (٥) اختبار t للفروق بين معدلات الإبلاغ غير المالي وبين عناصره و بين عناصر هيكل الملكية للمصارف التجارية عينة البحث لسنة ٢٠٢٣

نتائج الاختبار		متغيرات الدراسة
مستوى الدلالة	قيمة اختبار t	
0.000	**٢٨,٤٧٨	الملكية المؤسسية
0.042	*٢,١٠٥	الملكية الادارية
0.014	*٢,٩٨٤	تركز الملكية
0.000	**١٧,٩٣٤	نظرة عامة عن الوحدة الاقتصادية
0.000	**٢٤,٠٣٨	الحوكمة
0.000	**٤٣,٦٢٦	نموذج العمل
0.000	**١٠,٤٨٨	المخاطر والفرص
0.000	**٥,٥٩٠	الاستراتيجية وتخصيص الموارد
0.000	**١٠,٨٠٨	الأداء
0.000	**١٠,٠٠٠	التوقعات المستقبلية
0.000	**٦,٧٠٨	أسس الاعداد والعرض
0.000	**32.275	معدل الإبلاغ غير المالي

****تعني ان القيمة معنوية عالية بثقة (٩٩%)**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS-24

يتضح من الجدول رقم (٥) اعلاه ان هناك تباين بين الوحدات الاقتصادية لجميع عناصر الإبلاغ غير المالي باعتبار ان قيمة t المحسوبة للفروق بين معدلات الإبلاغ غير المالي وعناصره المدروسة للمصارف عينة البحث اكبر من القيمة الجدولية البالغة (٢,٨٢١) عند مستوى دلالة ٠,٠١ وثقة ٩٩٪ والقيمة الجدولية البالغة (١,٨٣٣) عند مستوى دلالة ٠,٠٥ وثقة ٩٥.٠٠ وبذلك يتم قبول فرضية البحث الأولى (تتباين الوحدات الاقتصادية العراقية في مستويات تبنيها للإبلاغ غير المالي).

الفرضية الرئيسة الثانية

توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين هيكل الملكية والإبلاغ غير المالي. وتتفرع منها الفرضيات الاتية:

١- **توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين هيكل الملكية والإبلاغ غير المالي.**

اختبار فرضيات علاقة الارتباط بين متغيرات البحث

ان تحديد نوع وقوة العلاقة بين المتغير المستقل (هيكل الملكية) والمتغير التابع (الابلاغ غير المالي) يتم من خلال قيمة معامل الارتباط (r) (Correlation Coefficient) ، اذ يوجد نوعان للارتباط هما: (الطردى) وهو سير المتغيرين بنفس الاتجاه، والارتباط (العكسي) يمثل سير المتغيرين بالاتجاه المعاكس، علما ان قيمة معامل الارتباط تتراوح بين (± 1) لمعرفة درجة قوة الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وتمثل القيمة الموجبة القريبة من $(+1)$ وجود علاقة طردية قوية بمعنى أن درجة الارتباط قوي، أما القيمة السالبة القريبة من (-1) فتعني وجود علاقة عكسية سالبة قوية بمعنى أن درجة الارتباط قوي، أما القيمة التي تقترب من (الصفر) فهذا يعني عدم وجود ارتباط بين المتغيرين، وهناك مستويان لقبول معامل الارتباط وقبول الفرضية **المستوى الأول** عند مستوى ثقة (٩٥٪) ومستوى معنوية (٠,٠٥) **والمستوى الثاني** عند مستوى ثقة (٩٩٪) ومستوى معنوية (٠,٠١)، فإذا كان مستوى المعنوية اكبر من مستوى ٠,٠٥ او اقل من مستوى ثقة ٩٥٪ تكون العلاقة ضعيفة بمعنى ان الفرضية سوف يتم رفضها لعدم جود علاقة بين المتغيرين، وقد تم استخدام **معامل الارتباط بيرسون** وهو مؤشر إحصائي يستخدم لقياس علاقة الارتباط بين متغيرين ، والجدول الاتي يبين نتائج معاملات الارتباط بين هيكل الملكية والابلاغ غير المالي للمصارف عينة البحث لسنة ٢٠٢٣

جدول (٦): نتائج معاملات الارتباط بين هيكل الملكية و (معدل الابلاغ غير المالي ، عناصره)

المتغير المستقل (هيكل الملكية)	المتغير التابع (الابلاغ غير المالي)	نظرة عامة عن الوحدة الاقتصادية والبيئة الخارجية	الحكومة	نموذج العمل	المخاطر والفرص	الاستراتيجية وتخصيص الموارد	الاداء	التوقعات المستقبلية	اسس الاعداد والعرض	معدل الابلاغ غير المالي
الملكية المؤسسية	٠,٧٥٨	٠,٧١٩	٠,٢٥٢	٠,٠٣٧	٠,٠٧١٠	٠,٧٠٩	٠,٢٨١	٠,٠٥٧	٠,٧١١	**
الملكية الادارية	٠,٧١٢	٠,١٣٠	٠,٤١٢	٠,٣٥٧	٠,٠٢٤	٠,٧١٣	٠,٧٠٨	٠,٢٥١	٠,٧١٥	**
تركز الملكية	٠,١٠٦	٠,٧١٢	٠,١٦٤	٠,٢١٨	٠,٧٢٧	٠,٧١٦	٠,٧١٢	٠,٠٧٨	٠,٧١٤	**
هيكل الملكية	٠,٢٥٤	٠,٢٨٨	٠,٤٤١	٠,٢٨١	٠,٤٢٢	٠,٤٤٣	٠,٤١٧	٠,٢٥٠	٠,٧١٣	**

*تعني ان القيمة معنوية بثقة (٩٥٪)

**تعني ان القيمة معنوية عالية بثقة (٩٩٪)

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS-24.

كما تتفرع الفرضية رقم (١) اعلاه الى الفرضيات الفرعية الاتية :

أ- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين تركيز الملكية والابلاغ غير المالي.

بينت النتائج في الجدول رقم (٦) السابق وجود علاقة ارتباط طردية معنوية عالية بين تركيز الملكية والابلاغ عن كل من (الحكومة والاداء)، ووجود علاقة ارتباط عكسية معنوية عالية بين تركيز الملكية والابلاغ عن كل من (الاستراتيجية وتخصيص الموارد والتوقعات المستقبلية ومعدل الابلاغ غير المالي) ، ووجود علاقة ارتباط طردية غير معنوية بين تركيز الملكية وبقية عناصر الابلاغ غير المالي. وبذلك يمكن قبول فرضية البحث (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين تركيز الملكية والابلاغ غير المالي)

ب- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الملكية الادارية والابلاغ غير المالي.

بينت نتائج الجدول رقم (٦) وجود علاقة ارتباط طردية ذات معنوية عالية بين الملكية الادارية وكل من نظرة عامة عن الوحدة الشركة والاداء ومعدل الابلاغ غير المالي ، ووجود علاقة ارتباط عكسية ذات معنوية عالية بين الملكية الادارية والتوقعات المستقبلية ، وأشارت النتائج الى وجود علاقة ارتباط طردية غير معنوية بين الملكية الادارية والابلاغ عن الحكومة ونموذج العمل والمخاطر والفرص واسس الاعداد والعرض ، كما أشارت النتائج الى وجود علاقة ارتباط عكسية غير معنوية بين الملكية الادارية والاستراتيجية وتخصيص الموارد ، وبذلك يمكن قبول فرضية البحث (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الملكية الادارية والابلاغ غير المالي)

ج- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الملكية المؤسسية والابلاغ غير المالي.

يتضح من الجدول رقم (6) السابق وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة احصائية معنوية بين الملكية المؤسسية والابلاغ عن الحكومة، وعكسية معنوية بين الملكية المؤسسية والابلاغ عن (نظرة الوحدة الاقتصادية، الاستراتيجية وتخصيص الموارد، الاداء، ومعدل الابلاغ غير المالي) ، وعكسية غير معنوية بين الملكية المؤسسية وباقي عناصر الابلاغ غير المالي. ، وبذلك يمكن قبول فرضية البحث (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الملكية المؤسسية والابلاغ غير المالي) .

٢- توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية لهيكل الملكية في الابلاغ غير المالي.

اختبار فرضيات التأثير بين متغيرات الدراسة

ينبغي اختبار فرضيات التأثير الرئيسية والفرعية لتحديد مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة تغير وحدة واحدة في المتغير المستقل ، وذلك عن طريق تطبيق بعض الطرق الإحصائية التي تتمثل بمعامل التأثير (الانحدار) (β) ، ومعامل التحديد (R^2) ، إذ يبين

نسبة تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع، ومقارنة قيمة (F) المحسوبة مع قيمتها في الجداول الاحصائية لبيان قبول أو رفض الفرضية. وتتفرع الفرضية (2) أعلاه الى الفرضيات الاتية:

أ- توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية لتركز الملكية في الإبلاغ غير المالي، والجدول رقم (7) الاتي يبين نتائج تأثير تركيز الملكية في الإبلاغ غير المالي.

جدول (7): نتائج تأثير تركيز الملكية في الإبلاغ غير المالي وعناصره لسنة ٢٠٢٣

المتغير المستقل	المتغير التابع (الإبلاغ غير المالي)	معامل التحديد R^2	معامل الإندثار (التأثير) β	الحد الثابت α	قيمة t المحسوبة	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة P	طبيعة العلاقة
تركز الملكية	نظرة عامة عن الوحدة الاقتصادية	0.011	-0.039	٧٤,٩٤	٠,٣٢١	٠,١٠٣	0.٧٥٦	غير معنوية
	الحوكمة	0.507	0.082	٧٥,٤٥	*٢,٢٨٠	*٥,١٩٨	0.٠٤٥	معنوية
	نموذج العمل	0.027	0.022	٦٥,٦٢	0.٤٩٨	0.٢٤٨	0.٥٣٠	غير معنوية
	المخاطر والفرص	0.047	0.093	٤٦,٩٠	0.٦٧٠	0.٤٤٩	0.٥٢٠	غير معنوية
	الاستراتيجية وتخصيص الموارد	0.529	-0.187	٣٣,٤٩	*٢,٤٧٦	*٦,١٣١	0.٠٣٨	معنوية
	الإداء	0.513	-٠,٢٢٧	٧٣,٤٨	*٢,٣٧٣	*٥,٦٣١	٠,٠٣٣	معنوية
	التوقعات المستقبلية	0.507	-0.172	٥١,١٨	*٢,٣٩٦	*٥,٧٤١	0.٠٣١	معنوية
	اسس الاعداد والعرض	0.007	0.043	٣٩,٤٩	٠,٢٣٥	٠,٠٥٥	٠,٨٢٠	غير معنوية
	معدل الإبلاغ غير المالي	0.510	-٠,٠٤٨	٥٧,٥٧	*٢,٦٧٦	*٧,١٦٠	٠,٠٢٣	معنوية

*تعني ان القيمة معنوية بثقة (٩٥%)

المصدر: إعداد الباحث باستعمال برنامج SPSS-24

يتضح من خلال الجدول رقم (7) السابق وجود تأثير ايجابي معنوي احصائيا لتركز الملكية في الإبلاغ عن الحوكمة لان قيمة F و t المحسوبة اكبر من نظيرتيهما الجدولية البالغة (١,٨٣٣) عند مستوى ٠,٠٥ والبالغة (٥,١١٧) عند مستوى 0.01 على الترتيب، ووجود تأثير ايجابي غير معنوي لتركز الملكية في الإبلاغ عن كل من (نموذج العمل، المخاطر والفرص، واسس الاعداد والعرض). ووجود علاقة تأثير عكسية غير معنوية لتركز الملكية في الإبلاغ عن نظرة عامة عن الوحدة الاقتصادية. وبينت النتائج وجود تأثير عكسي معنوي لتركز الملكية في كل من (الاستراتيجية وتخصيص الموارد، الاداء، التوقعات المستقبلية، ومعدل الإبلاغ غير المالي)، وان 51% من التغيرات التي تحدث في معدل الإبلاغ غير المالي سببها تركيز الملكية وان النسبة الباقية 49% تعود لعوامل اخرى غير معروفة لم تظهر في النموذج، وان زيادة تركيز الملكية بمقدار ١٪ يؤدي الى انخفاض معدل الإبلاغ غير المالي بمقدار ٠,٠٤٨ ٪ وإن قيمة F و t المحسوبة اكبر من نظيرتيهما الجدولية البالغة (١,٨٣٣) عند مستوى ٠,٠٥ و البالغة (٥,١١٧) عند مستوى 0.01 على الترتيب. وبذلك يمكن قبول فرضية البحث (توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية لتركز الملكية في الإبلاغ غير المالي).

ب- توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية للملكية الادارية في الإبلاغ غير المالي، والجدول رقم (8) الاتي يبين نتائج تأثير الملكية الادارية في الإبلاغ غير المالي.

جدول (8): نتائج تأثير الملكية الادارية في الإبلاغ غير المالي وعناصره لسنة ٢٠٢٣

المتغير المستقل	المتغير التابع (الإبلاغ غير المالي)	معامل التحديد R^2	معامل الإندثار (التأثير) β	الحد الثابت α	قيمة t المحسوبة	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة P	طبيعة العلاقة
الملكية الادارية	نظرة عامة عن الوحدة الاقتصادية	٠,٥٠٧	٠,٠٦٠	٨٤,٨٣	*٢,٢٧٩	*٥,١٩٤	٠,٠٤٥	معنوية
	الحوكمة	٠,٠١٧	٠,١٧١	٣٧,٤٨	٠,٧٧٨	٠,٦٠٥	٠,٤٥٧	غير معنوية
	نموذج العمل	٠,١٧٠	-٠,٠٤١	٤٦,٢٣	٠,٢٤١	٠,٠٦٠	٠,٨١٢	غير معنوية
	المخاطر والفرص	٠,١٢٧	-٠,٠٥١	٦٦,٨٦	٠,٢٢٣	٠,٠٥٠	٠,٨٢٨	غير معنوية
	الاستراتيجية وتخصيص الموارد	٠,٠٠٦	-٠,٠٣١	٢٧,٥٢	٠,٠٧١	٠,٠٠٥	٠,٩٤٥	غير معنوية
	الإداء	٠,٥٠٨	٠,١٩٠	٤٦,٤٢	*٢,٢٧٦	*٥,١٨٠	٠,٠٤٦	معنوية
	التوقعات المستقبلية	٠,٥٠١	٠,٠٧٠	٦٥,٠٥	*٢,٥٥٥	*٦,٥٢٨	٠,٠٣٢	معنوية
	اسس الاعداد والعرض	٠,٠٠٦	٠,٠٤٧	٧٧,٢٩	٠,٣٩٥	٠,١٥٦	٠,٧٠٢	غير معنوية
	معدل الإبلاغ غير المالي	٠,٥١١	٠,١٠٨	٧١,٦٠	*٢,٥٢٧	*٦,٣٨٥	٠,٠٣٦	معنوية

*تعني ان القيمة معنوية بثقة (٩٥%)

المصدر: إعداد الباحث بواسطة برنامج SPSS-24

أشارت النتائج في الجدول رقم (٨) الى وجود تأثير عكسي غير معنوي للملكية الادارية في الابلاغ عن كل من (نموذج العمل ، المخاطر والفرص ، والاستراتيجية وتخصيص الموارد) لأن قيمة كل من F ، t المحسوبة أقل من نظيرتيهما الجدولية البالغة (١,٨٣٣) عند مستوى ٠,٠٥ و البالغة (٥,١١٧) عند مستوى 0.01 على الترتيب ، وتوجد علاقة تأثير ايجابية غير معنوية للملكية الادارية في الابلاغ عن كل من (الحوكمة ، واسس الاعداد والعرض) . كما توجد علاقة تأثير ايجابية معنوية للملكية الادارية في الابلاغ عن كل من (نظرة عامة عن الشركة ، الاداء ، التوقعات المستقبلية ، ومعدل الابلاغ غير المالي) ، وان 51.1% من التغيرات التي تحدث في معدل الابلاغ غير المالي سببها الملكية الادارية وان النسبة الباقية 48.9% تعود لعوامل اخرى غير معروفة لم تظهر في النموذج ، وان زيادة الملكية الادارية بمقدار ١٪ يؤدي الى زيادة معدل الابلاغ غير المالي بمقدار 0.108% ، وان قيمة F و t المحسوبة اكبر من نظيرتيهما الجدولية البالغة (١,٨٣٣) عند مستوى ٠,٠٥ و البالغة (٥,١١٧) عند مستوى 0.01 على الترتيب ، وبذلك يمكن قبول فرضية البحث (توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية للملكية الادارية في الابلاغ غير المالي)

ج- توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية للملكية المؤسسية في الابلاغ غير المالي، والجدول رقم (٩) يبين نتائج تأثير الملكية المؤسسية في الإبلاغ غير المالي.

جدول (٩): نتائج تأثير الملكية المؤسسية في الإبلاغ غير المالي وعناصره لسنة ٢٠٢٣

المتغير المستقل	المتغير التابع (الابلاغ غير المالي)	معامل التحديد R^2	معامل الانحدار (التأثير) β	الحد الثابت α	قيمة t المحسوبة	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة P	طبيعة العلاقة
الملكية المؤسسية	نظرة عامة عن الوحدة الاقتصادية	0.0575	-0.902	150.64	2.625	6.890	0.028	معنوية
	الحوكمة	0.0517	0.483	36.99	2.289	5.239	0.035	معنوية
	نموذج العمل	0.064	-0.133	77.73	0.816	0.666	0.436	غير معنوية
	المخاطر والفرص	0.001	-0.009	55.08	0.112	0.013	0.913	غير معنوية
	الاستراتيجية وتخصيص الموارد	0.004	-0.083	98.12	2.278	5.189	0.041	معنوية
	الاداء	0.003	-0.965	148.29	2.268	5.144	0.043	معنوية
	التوقعات المستقبلية	0.079	-0.395	79.19	0.810	0.656	0.439	معنوية
	اسس الاعداد والعرض	0.003	-0.116	50.84	0.172	0.030	0.867	غير معنوية
	معدل الابلاغ غير المالي	0.006	-0.395	87.11	2.612	6.823	0.030	معنوية

*تعني ان القيمة معنوية بثقة (٩٥%)

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS-24

أشارت النتائج في الجدول رقم (9) أعلاه الى وجود علاقة تأثير عكسية غير معنوية للملكية المؤسسية في الابلاغ عن كل من (نموذج العمل ، المخاطر والفرص ، التوقعات المستقبلية ، واسس الاعداد والعرض) لأن قيمة كل من F ، t المحسوبة أقل من نظيرتيهما الجدولية البالغة (١,٨٣٣) عند مستوى ٠,٠٥ و البالغة (٥,١١٧) عند مستوى 0.01 على الترتيب ، كما أشارت النتائج الى وجود علاقة تأثير ايجابية معنوية للملكية المؤسسية في الابلاغ عن الحوكمة لأن قيمة كل من F ، t المحسوبة أكبر من نظيرتيهما الجدولية البالغة (١,٨٣٣) عند مستوى ٠,٠٥ و البالغة (٥,١١٧) عند مستوى 0.01 على الترتيب . كما بينت النتائج وجود علاقة تأثير عكسية معنوية للملكية المؤسسية في الابلاغ عن كل من (نظرة عامة عن الشركة ، الاستراتيجية وتخصيص الموارد ، الاداء ، ومعدل الابلاغ غير المالي) ، وان 50.6% من التغيرات التي حدثت في معدل الابلاغ غير المالي سببها الملكية المؤسسية وان النسبة الباقية 49.4% تعود لعوامل اخرى غير معروفة لم تظهر في النموذج ، وان زيادة الملكية المؤسسية بمقدار ١٪ يؤدي الى انخفاض معدل الابلاغ غير المالي بمقدار 0.365% ، وان قيمة F و t المحسوبة اكبر من نظيرتيهما في الجداول الاحصائية البالغة (١,٨٣٣) عند مستوى ٠,٠٥ و البالغة (٥,١١٧) عند مستوى 0.01 على الترتيب ، وبذلك يمكن قبول فرضية البحث (توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية للملكية المؤسسية في الابلاغ غير المالي)

المبحث السادس

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

توصل الباحثان الى الاستنتاجات الآتية:

- ١- يعد هيكل الملكية من المواضيع المهمة التي لاقت اهتمام كبير في العقدين الماضيين، وخاصة بعد الازمات والانهيئات المالية لما لها من دور كبير في توجيه ورقابة الوحدة الاقتصادية وتعزيز الافصاح، اذ تبين من خلال الجانب النظري للبحث ان هيكل الملكية له دور كبير في زيادة الشفافية في الشركة من خلال دعم الابلاغ غير المالي.
- ٢- نتيجة لفشل الابلاغ المالي التقليدي في تلبية احتياجات اصحاب المصلحة للمعلومات غير المالية المتعلقة بالبيئة والمجتمع لتقييم اداء الوحدة الاقتصادية، ظهر الابلاغ غير المالي كأداة محاسبية لحل هذه المشكلة من خلال توفير معلومات غير مالية في تقرير واحد الى كافة اصحاب المصلحة.

- ٣- تختلف المصارف التجارية عينة البحث في مستويات تبنيها للإبلاغ غير المالي، ويرى الباحث ان سبب ذلك هو عدم وجود معيار للإبلاغ غير المالي في العراق يلزم الشركات بتبني هذا النوع من الإبلاغ.
- ٤- بينت النتائج وجود تأثير عكسي معنوي لتركز الملكية في الإبلاغ غير المالي، اي ان زيادة تركيز الملكية يؤدي الى انخفاض الإبلاغ غير المالي مما ينعكس بشكل سلبي على قيمة الشركة
- ٥- بينت النتائج وجود تأثير طردي معنوي للملكية الادارية في الإبلاغ غير المالي، اي ان زيادة الملكية الادارية يؤدي الى زيادة الإبلاغ غير المالي مما ينعكس بشكل إيجابي على قيمة الوحدة الاقتصادية.
- ٦- بينت النتائج وجود تأثير عكسي معنوي للملكية المؤسسية في الإبلاغ غير المالي، اي ان زيادة الملكية المؤسسية يؤدي الى انخفاض الإبلاغ غير المالي مما ينعكس بشكل سلبي على قيمة الوحدة الاقتصادية (الشركة) .

ثانياً: التوصيات

بناءً على الاستنتاجات التي توصل اليها الباحثان، فانهما يوصيان بما يأتي :

- ١- ضرورة اهتمام المصارف العراقية بهيكل الملكية لما له من دور ايجابي في زيادة الإبلاغ غير المالي وبالتالي زيادة قيمة الشركة.
- ٢- ضرورة قيام مجلس المعايير المحاسبية والرقابية التابع الى ديوان الرقابة المالية الاتحادي في العراق بإصدار معيار للإبلاغ غير المالي يلزم الشركات العراقية بتبني هذا النوع من الإبلاغ لأنه ينعكس بشكل إيجابي على قيمة الوحدة الاقتصادية.
- ٣- تخفيض تركيز الملكية عن طريق تشجيع أكبر عدد ممكن من المستثمرين على الاستثمار في المصارف وذلك لزيادة الإبلاغ غير المالي مما ينعكس بشكل ايجابي على قيمة الشركة.
- ٤- زيادة الملكية الادارية من خلال تشجيع الادارة على زيادة الاستثمار في المصرف وذلك لزيادة الإبلاغ غير المالي مما ينعكس بشكل إيجابي على قيمة الوحدة الاقتصادية.
- ٥- تخفيض الملكية المؤسسية من خلال اعطاء الاولوية للأشخاص الطبيعيين في المساهمة في رأسمال المصرف على حساب المؤسسات (الشركات) وذلك لزيادة الإبلاغ غير المالي مما ينعكس بشكل ايجابي على قيمة الوحدة الاقتصادية.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

- ١- الفيسي، سامي طه ياسين، ٢٠٢٤، الإبلاغ المتكامل في اطار حوكمة الشركات وتأثيره في قيمة الوحدات الاقتصادية العراقية، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- ٢- عوجه، حسنين كاظم، ٢٠٢١، هيكل الملكية وملامنة قيمة المعلومات المحاسبية وأثرهما في تعزيز الاستمرارية: بالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، اطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد
- ٣- قاسم، سمير قاسم محمد، ٢٠٢٥، أثر هيكل الملكية في الإفصاح عن الاداء المستدام وانعكاسه على الملائمة التقويمية للمعلومات المحاسبية مع دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بمؤشر S&P/EGX، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية الصادرة عن قسم المحاسبة، المجلد ٩، العدد ١، مصر.
- ٤- نصار، باسل ونعيسة، راما، ٢٠٢٠، أثر هيكل الملكية في ممارسة ادارة الارباح: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٤٢، العدد ٦، سوريا.

ثانياً: المصادر العربية المترجمة

- 1- Al-Qaisi, Sami Taha Yassin, 2024, Integrated Reporting in the Framework of Corporate Governance and Its Impact on the Value of Iraqi Economic Entities, PhD Thesis, College of Administration and Economics, University of Baghdad.
- 2- Awja, Hassanein Kazim, 2021, Ownership Structure and the Relevance of Accounting Information Value and Their Impact on Enhancing Sustainability: Applied to a Sample of Companies Listed on the Iraq Stock Exchange, PhD Thesis in Accounting, College of Administration and Economics, University of Baghdad.
- 3- Nassar, Basil and Naeesa, Rama, 2020, The Impact of Ownership Structure on Earnings Management Practice: An Applied Study on Syrian Joint Stock Companies Listed in the Damascus Securities Exchange, Tishreen University Journal of Economic and Legal Sciences, Vol. 42, No. 6, Together.
- 4- Qasim, Samir Qasim Muhammad, 2025, The Impact of Ownership Structure on Disclosure of Sustainable Performance and Its Reflection on the Evaluative Relevance of Accounting Information, with an Empirical Study of Companies Listed in the S&P/EGX Index, Alexandria Journal of Accounting Research, Department of Accounting, Volume 9, Issue 1, Egypt.

ثالثاً: المصادر الاجنبية

- 1- Adim, Imaduddin Ernie Hendrawaty & Hasnawaty, Sri , 2023 , **The effect of ownership structure on company value in non-financial issues,2016-2020**, Economic and negocios ,volume 5 , issue 1, Indonesia .
- 2- Agama ,Emieseita james & Zubairu , Umaru Mustapha , 2022 , **sustainability reporting : A systematic review** ,economics , management and sustainability journal , volume 7 , issue 2 ,Nigeria
- 3- Alkurdi , Amneh & Hamad ,Amneh & Thneibat , Hussam & Elmarzouky , Mahmoud (2021) , "Ownership structures effect on financial performance : An empirical analysis of Jordanian listed firms" , <https://www.researchgate.net>

- 4- Angelsting ,Marcus & Gustavsson ,Sanna , 2016 , **The effect of ownership structure on the sustainability reporting assurance practice** , master thesis , Stockholm school of economies .
- 5- Dodo,Ahmed Tigani ,2020 , **ownership structure and performance of firms listed in Ghana stock exchange , master thesis , college of humanities and legal studies , university of cape coast, Ghana**
- 6- Ebimobowei , Appah &Uche , Onown Joseph (2021) , ” **Integrated reporting disclosure and firm value of listed insurance companies in Nigeria**” , African journal of accounting and financial research , volume 4, issue 2 , Nigeria.
- 7- Egbunike , Amaechi Patrick & Efonayi , Dickson Osamudiamen , 2021 , **ownership structure and corporate social responsibility disclosure of listed banks in Nigeria** ,journal of contemporary issues in accounting , volume 2 , issue 1, Nigeria .
- 8- Fijalkowska ,Justyna & Hadro , Dominika (2022) , “**Risk information in non-financial disclosure**” ,
- 9- Fuadah , Luk Luk & Mukhtaruddin , Mukhtaruddin & Andriana ,Isni & Arisman , Anton, 2022 , **the ownership structure , and the environmental , social and governance (ESG) disclosure , firm value and firm performance : the audit committee as moderating variable** , Indonesia .
- 10-Fulgence ,Samuel & Boateng, Agyenin & Kwabi , Frank, 2024, **Ownership structure, corporate governance disclosure, and the moderating effect of CEO power: evidence from East Africa** , <https://doi.org/10.1080/01559982.2024.2126108>.
- 11-Gaik , Boguslawka bek & Surowiec , Anna , 2024 , **usefulness of non-financial information in assessing the companies economic and financial performance in polish practice** , European research studies journal , volume xxvii , issue 3 .
- 12-<https://doi.org/10.3390/risks10010011>.
- 13-Ibrahim , H & Samad,F.A , 2011,**corporate governance mechanisms and performance of public listed family – ownership in Malaysia** , international journal of economics and finance, volume 3, issue 1.
- 14-Kurawa , junaidu Muhammad & Alhassan ,Ismail & Islam, Anwarul & Haque, Shariful , 2021, **ownership structure and financial reporting quality in listed non-financial firms in Nigeria** , international journal of accounting and finance review , volume 9 , issue 1, Nigeria
- 15-Munisi G , 2023, **ownership structure and information disclosure in sub-saharan African countries** , African journal of applied research , volume 9 ,issue 1 , Tanzania .
- 16-Ozili , Peterson K (2022) , ” **Sustainability and sustainable development research around the world**” , <https://www.researchgate.net/publication/357661294>
- 17-Romito , Stefano & Vurro , Clodia (2020) , “**Non-financial disclosure and information asymmetry : a stakeholder view on U.S . firms**” , <https://doi.org/10.1002/csr.2071>
- 18-Siala , Hanen Ghorbel &Moalla , Marwa , 2017 , **The effect of ownership structure on voluntary disclosure of intellectual capital information : the case of Canadian firms** , international journal of development research , volume 7 , issue 1.
- 19-Vitale , Gianluca & Cupertino , Sebastiano & Riccaboni , Angelo , 2022, **the effect of mandatory non-financial reporting on financial performance , a multi-dimensional investigation on global agri-food companies** , British food journal , volume 125 , issue 13 .
- 20-Yaghoobi A & Khansalar E , 2022 , **Impact of ownership structure on financial reporting quality in Nigerian non-financial firms** , a study international research journal of accounting , finance and banking (IRJAFB) , volume 13, issue 7 .
- 21-Zeng , Xun &Yu , yuanchun &Yang , San& Lv ,Yang & Sarker , Md Nazirul Islam , 2022, **urban resilience for urban sustainability : concepts , dimentions , and perspectives** , sustainability journal , volume 14, issue 5, china.

الملاحق

ملاحظة : لم تذكر الملاحق التي تتمثل بالتقارير و القوائم المالية والتي اعتمد عليها الباحثان في قياس متغيرات البحث وذلك لكثرة عدد أوراق كل ملحق . ولكن يمكن الاطلاع على تلك التقارير والقوائم المالية الخاصة بكل مصرف من خلال الدخول الى المواقع المثبتة ام كل مصرف وكالاتي :

- ١ - الملحق رقم (١) : التقارير و القوائم المالية للمصرف الاهلي العراقي / <https://www.isc.gov.iq/companies/42>
- ٢ - الملحق رقم (٢) : التقارير والقوائم المالية للمصرف المتحد للاستثمار / <https://www.isc.gov.iq/companies/55>
- ٣ - الملحق رقم (٣) : التقارير والقوائم المالية لمصرف الاقليم التجاري / <https://www.isc.gov.iq/companies/11>
- ٤ - الملحق رقم (٤) : التقارير والقوائم المالية لمصرف الخليج التجاري / <https://www.isc.gov.iq/companies/48>
- ٥ - الملحق رقم (٥) : التقارير والقوائم المالية لمصرف الأنتمان العراقي / <https://www.isc.gov.iq/companies/43>
- ٦ - الملحق رقم (٦) : التقارير والقوائم المالية لمصرف المنصور للاستثمار / <https://www.isc.gov.iq/companies/54>
- ٧ - الملحق رقم (٧) : التقارير والقوائم المالية لمصرف أربيل للاستثمار والتمويل / <https://ebif.iq/investor-relation.aspx?id=6>
- ٨ - الملحق رقم (٨) : التقارير والقوائم المالية لمصرف آشور الدولي للاستثمار / <https://www.isc.gov.iq/companies/53>
- ٩ - الملحق رقم (٩) : التقارير والقوائم المالية لمصرف بغداد / <https://www.isc.gov.iq/upload/2024/03/06/65e8370912b72.pdf>
- ١٠ - الملحق رقم (١٠) : التقارير والقوائم المالية لمصرف عبر العراق للاستثمار / <https://www.tib.iq>
- ١١ - الملحق رقم (١١) : التقارير والقوائم المالية لمصرف سومر التجاري / <https://sumerbank.iq>